تاريخ استقبال المقال: 13 / 12 /2017 تاريخ قبول نشر المقال: / /2017 تاريخ نشر المقال: / /2017

إسهام الإصلاحات التربوية للمناهج الدراسية الجزائرية في تربية المواطنة القومية و العالمية

The contribution of educational reforms to the Algerian curriculum in the education of national and global citizenship

الاسم واللقب: بن عمارة سعيدة
جامعة سطيف 2- الجزائر
أيميل المرسل فقط : benamarasaida1@gmail.com
الهاتف النقال للمرسل فقط :74 55 03 66 06

الاسم واللقب: سمايلي محمود
المركز الجامعي ميلة- الجزائر

تاريخ أول إرسال للمقال : 13/ 12/ 2017

1- ملخص:

يحظى موضوع التربية و التعليم في المجتمعات المعاصرة باهتمام مركزي من طرف مختلف الفاعلين السياسيين و الثقافيين و الاجتماعيين و التربويين، و ذلك لأنها تساهم في صنع السلوك الاجتماعي، حيث يتمحور الهدف العام و الغاية السامية للنظم التربوية في إعداد المواطن الصالح الذي يسعى لبناء وطنه و تحقيق تطلعات مجتمعه. و يبدو أن البلدان قد وعت ذلك، فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين جهودا حثيثة و متنامية لإصلاح النظم التربوية، و الجزائر كغيرها من البلدان انتهجت سياسة إصلاح شامل لنظامها التربوي بتجديد و تحديث غاياته و أهدافه على اعتبارات مجتمعية بغية تحقيق هدفين أساسين، هما مواكبة التحولات الفكرية و الاجتماعية و الاقتصادية والحضارية ضمن موجة التغيرات العالمية المتسارعة و المتتالية من جهة، و تحسين المخرجات التعليمية و تكوين أفراد قادرين على بناء وطنهم من جهة أخرى.

2- الكلمات المفتاحية: الاصلاح التربوي، المناهج الدراسية، المواطنة.

Abstract :

The subject of education in contemporary societies occupied a prominent place of the various debate of political, cultural, social and educational actors, because it contributes to the creation of social behavior. The general objective and goal of educational systems is to prepare the good citizen who seeks to build his country and achieve Aspirations of his community. The second half of the twentieth century has seen considerable and growing efforts to reform educational systems. Algeria, like other countries, has pursued a comprehensive reform of its educational system by renewing and updating its goals and objectives on societal considerations in order to achieve two basic goals: To keep the intellectual, social, economic and cultural transformations within the wave of rapid and successive global changes on the one hand, and to improve educational outcomes and the formation of individuals capable of building their nation on the other

*2- **Keywords :** Educational reform, school curriculum, citizenship.*

1- مقدمة:

إن استشراف نوع وحجم التحديات التي يحملها المستقبل في القرن الحادي و العشرين لكافة المجتمعات الإنسانية يؤكد على أهمية و دور النظم التربوية من أجل مواجهة العصر بكل تغيراته وتطوراته و مستجداته، على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية و مستوياتها الحضارية، و قد تبوأت التربية في عالمنا المعاصر مكانة رفيعة فاقت أي مرحلة من مراحل تطور هذه المجتمعات، و أصبح الاهتمام بالتعليم أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية بها.

و يبدو هذا الاهتمام واضحا في نشاطات العديد من المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة (كمنظمة اليونسكو، البنك الدولي،...) إدراكا لما تقدمه التربية لمختلف جوانب الحياة من إثراء و تنوير وتقدم، حيث أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية العربية للعام 2002 – نحو إقامة مجتمع المعرفة – أنه إذا كانت التربية تمثل قاطرة التقدم بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، فإنها تمثل المخزون الاستراتيجي المتبقي للحاق بركب الحضارة الإنسانية بالنسبة للمجتمعات النامية أو السائرة في طريق النمو.

و يستطرد البنك الدولي للإنشاء و التعمير في تقريره إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن السؤال الذي تواجهه السلطات التعليمية في كثير من البلدان خاصة النامية هو " ماذا نفعل الآن بعد أن حققنا تقريبا هدف التعليم للجميع في مرحلة التعليم الأساسي؟

لذلك فإن المسار الذي وَجَبَ أن تسلكه هذه البلدان في ظل التغيرات المعرفية و الديمغرافية، هو السعي إلى إصلاح نظمها التربوية بشكل شمولي، تكاملي، في إطار مقوماتها الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.

و يبدو أن البلدان قد وعت ذلك، فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين فعلا جهودا حثيثة و متنامية لإصلاح النظم التربوية، و تجديد الممارسات المهنية و تحسين أداء الأفراد (معلمين و متعلمين) بطرق و مداخل متنوعة و ذلك استجابة للنقد المستمر لواقع المدرسة و ضعف مخرجاتها.

الجزائر و كغيرها من البلدان – خاصة بلدان العالم الثالث – انتهجت سياسة إصلاح شامل لنظامها التربوي بتجديد و تحديث غاياته و أهدافه على اعتبارات مجتمعية ذات صلة بالامتياز والتنافسية بغية تحقيق هدفين أساسين، هما مواكبة التحولات الفكرية و الاجتماعية و الاقتصادية والحضارية ضمن موجة التغيرات العالمية المتسارعة و المتتالية من جهة، و تحسين المخرجات التعليمية و تكوين أفراد قادرين على بناء وطنهم و تحقيق تطلعاته المستقبلية من جهة أخرى، " فالدول التي قامت بعد الاستقلال هي دول حديثة في مفهومها و بنائها، و قد اعتمدت المدرسة الحديثة كوسيلة لتحديث المجتمع و إدماجه في الكيانات الجديدة "[1]

1 – أهم الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي الجزائري:

ورثت الجزائر عشية استرجاعها لسيادتها منظومة تربوية لا تعكس شخصية الفرد الجزائري ولا تستجيب لتطلعاته في التربية و التكوين، و لذلك عمدت الجزائر إلى تبني مجموعة من الإصلاحات التربوية و التي تختلف في طبيعتها و أهدافها و حجمها، فمنها من استهدف تعديل هيكلة التعليم، ومنها ما استهدف تعديل و تطوير البرامج التعليمية، و منها ما استهدف النظام التربوي ككل وذلك بغية تكوين فرد يعكس ملمحه الرؤية السياسية و الفلسفية للدولة.

و المتتبع للإصلاحات التي مست المنظومة التربوية الجزائرية يجد أنها جاءت في مستويين:

- مستوى التعديلات الجزئية.

- مستوى الإصلاحات الفعلية.

1-1- مستوى التعديلات الجزئية:

ويعكس مجموع الجهود التي بذلتها الدولة لتعديل أحد مكونات النظام التربوي، سواء تعلق الأمر بالهيكلة أو البرامج وتتمثل هذه التعديلات على سبيل الذكر في:

- ✓ تعديلات 1963.
- ✓ تعديلات 1980.
- ✓ تعديلات 1992.
- ✓ تعديلات 1996.

كل التعديلات السابقة كانت تركز على إجراء تغييرات في محتويات البرامج التعليمية أو تسمية المرحلة التعليمية أو عدد الشعب و التخصصات ....إلخ.

وفي عبارة تفيض بالأسى واللوعة لأحد المربين المعروفين (beely) يقول فيها " ليس هناك صناعة أخرى ترمي بخبراتها هكذا في الهواء بطريقة عابثة مثل صناعة التربية" (2) ، فعدم وضوح السياسة التربوية واتسامها بطابع الارتجالية كان سببه غياب فلسفة تربوية واضحة للنظام التربوي، وعدم مسايرة المناهج الدراسية ومحتوى الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة لواقع المجتمع الجزائري واتجاهات العصر ومتطلباته، لأنها لم تكن قائمة على تخطيط من مختصين تربويين يصلحونها إذا أصابها خلل ما، ويمكن حصر أهم الأسباب الموضوعية والذاتية المؤدية إلى ضعف المحاولات الإصلاحية فيما يلي:

- ✓ المدرسة الجزائرية الموروثة على الاستعمار الفرنسي ومشاكل الأمية التي تسبب فيها.
- ✓ قلة الإمكانيات المادية و البشرية، والنقص في تنفيذ البرامج الخاصة ببناء المدارس والثانويات، وعدم توفير التجهيزات ومسايرتها للتضخيم الكمي للتلاميذ.
- ✓ ارتكاز الإصلاحات التربوية على الجزئيات كالاهتمام بالتوسيع من ناحية الكم دون الاهتمام بالنوعية التربوية.
- ✓ غموض الأهداف التربوية وعدم وجود فلسفة تربوية واضحة ما أدى إلى انعدام وضوح الإستراتيجية التربوية....إلخ.

و من هنا يتضح أن السياسة التربوية الجزائرية كانت بعيدة عن تجسيد الأهداف المحددة لأجلها، وأضحى الإصلاح الشامل ضرورة حتمية لإعادة وضعها وصياغتها من جديد.

1-2- مستوى الإصلاحات الفعلية:

وهي الإصلاحات التي استهدفت مكونات النظام التربوي ومستوياته، خاصة مستوى التشريع والذي يعكس الفلسفة والسياسة التربوية التي تستند إليها الدولة، ويمكن إجمالها في تجربتين هما: إصلاحات 1976، وإصلاحات 2000.

نشير بهذا الصدد إلى الاهتمام الذي أولته السلطة السياسية لكلا الإصلاحَيْن، لأنهما كانا يمثلان توجها جديدا للدولة ككل وعلى جميع المستويات، وليس فقط تعديلات وتطويرات علمية و تربوية لا علاقة لها بالمتغيرات الخارجية للنظام التربوي. فإصلاح 1976 صادف مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي، أما إصلاح 2000 فقد

أسست كسابقتها لمشروع مجتمع جديد يستجيب لمختلف المتغيرات و المستجدات الراهنة، خاصة في ضوء سقوط المعسكر الاشتراكي الذي تبنته الجزائر سياسيا و اقتصاديا سابقا، ونشوء النظام العالمي الجديد القائم على التكتلات الاقتصادية والسياسية ... الخ، فلا يعقل أن تتكلم المناهج الدراسية على الأحادية السياسية و الاقتصاد الموجه، والتلميذ يلامس غير ذلك في الواقع العملي.

و سنحاول استعراض هاتين التجربتين الإصلاحيتين:

1-2-1- إصلاحات 1976:

لم تكن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الفترة الممتدة بين 1962 و 1974 كافية لربط القطاع التربوي بباقي القطاعات الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، إضافة إلى مخلفات الاستعمار (مشكلة الأمية، قيام التعليم على الازدواجية اللغوية، نقص الموارد المالية، انخفاض المستوى الاقتصادي، نقص أجهزة التخطيط، وعدم توفر البيانات الإحصائية اللازمة ....إلخ).

كل هذه المشاكل دفعت الجزائر إلى تبني إصلاح جديد وشامل والذي ظهر في شكل أمرية 16 أفريل 1976 المتعلقة بتنظيم التربية و التموين في الجزائر" حيث أصبحت المنظومة التربوية تسير وفق تشريع جزائري يستجيب لطموحات الدولة و المجتمع خلال تلك الفترة وخاصة في جانب مبادئ وأسس النظام التربوي الجزائري، والتي لا يمكن لأحد أن يتنكر لها، حيث تعد الجزائر رائدة في تقديم خدمة التعليم بالمجان بين جميع دول العالم.

كما أسس هذا الإصلاح فيما بعد للعديد من التعديلات و التطورات النوعية على هيكلة التعليم في الجزائر"[3]

1-2-2- إصلاحات 2000:

توجت هذه الإصلاحات مجموعة من النداءات المتكررة بوجوب إصلاح النظام التربوي ليستطيع مواجهة التحديات الكبرى للمرحلة، خاصة بعدما واجهته من دمار وتخلف بسبب سنوات الإرهاب حيث وفي سنة 1999 شهدت الجزائر انتخاب رئيس جديد للدولة والذي قام بحل المجلس الأعلى للتربية و تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربويـة، والذي صاحبه تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية و التكوين، و صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية 2008، و التي خرجت بعد 4 سنوات من تأسيسها بما يسمى بالإصلاح التدريجي للمنظومة التربوية الجزائرية ، من خلال إصدار وزارتها للتربية الوطنية مجموعة من المراسيم المتعلقة بالتحضير لهذا الإصلاح، والجاري العمل به ابتداء من المواسم 2003- 2004.

2- الإجراءات المعتمدة في تحضير و تطبيق الإصلاح في الجزائر :

يمكن تلخيص الإجراءات العملية التي اعتُمِدَ عليها في مختلف الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي في الجزائر فيما يلي:

- ✓ إسناد مهمة إعداد مشروع الإصلاح التربوي إلى مجموعة تفكير و عمل تعين لهذا الغرض، تعمل هذه المجموعة في إطار توصيات سياسية من طرف السلطات العليا، حيث تحدد المعالم التي يجب احترامها و عدم الحياد عنها، ويراعى في اختيار أفراد هذه المجموعة بعض التوازنات السياسية والحزبية.

- ✓ القيام في أغلب الأحيان، بعد إعداد المشروع من طرف هذه المجموعة، بإجراء بعض المناقشات التي يغلب فيها التجاذبات ذات الخلفية السياسية أكثر منها ذات الخلفية التربوية البيداغوجية (مثلا تدريس اللغات الأجنبية).
- ✓ الشروع في إعداد العدة التشريعية المناسبة، و ضبط رزنامة زمنية فيما يخص عملية التطبيق، وهذا بعد إعلام منظم للقاعدة حول مشروع الإصلاح. (4)

يعتبر هذا الأسلوب في القيام بإصلاحات تربوية محدود، و ترجع محدودية هذا الأسلوب بالأساس إلى كون منهجية الإصلاح ليست مبنية على بيانات موضوعية و دقيقة، أشرف على جمعها مؤسسات بحثية متخصصة، أو مرصد متخصص في متابعة النظام التربوي و تقويمه.

بمعنى أن الإصلاحات التربويــة المختلفة بما فيــها الحالية لم تسبقها دراسات علميــة تقويــمية شـافية وواسعة يمكنها أن توجه مسار الاصلاح التربوي، و بالتالي فانه من غير الممكن ضمان النتائج المترتبة عن مثل هذه الإصلاحات (5)، و هذا ما جعل المشرفين على المنظومة التربوية في تفكير مستمر في الإصلاح و إصلاح الإصلاح، و من القرارات التي تم التراجع عنها نظرا للضجة التي أثارتها وسط التربويين خاصة أصحاب التيار القومي الإسلامي إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي، وكذلك إعادة تعديل وتسمية محتويات التربية الإسلامية لتصبح مادة التربية الخلقية.

كما أن محتويــات المناهج روجعت و مازالت لحد اليوم (الموسم الدراسي 2014-2015) تراجع و تغير في بعديها الكمي و الكيفي.

هذا و يثيــر المختصون في مجال التربيــة المقارنة إشكاليــة استيـراد المناهج أو التجارب التربوية جاهزة ومحاولة تنفيذها في البيئة المحلية دون دراسة و تكييف، و هو ما يؤخذ على نماذج الإصلاح المقترحة للمنظومة التربوية الجزائرية حيث كانت تستورد من المعسكر الاشتراكي خلال مرحلة التوجه الاشتراكي، و أصبحت تستورد من تجارب المعسكر الليبرالي بعد التحول الديمقراطي ابتداء من تسعينات القرن الماضي.(6)

3- أهم الظروف الداعية لإقرار الإصلاح التربوي في الجزائر:

إن التحولات الفكرية و الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية التي شهدتها الجزائر خلال العشريتين السابقتيــن ضمن موجة التغيـرات العالميــة المتســارعة من جهة، و الوضع السيئ للمدرسة الجزائريــة و الأزمة التي تعانيها على مستوى المخرجات بالأساس من جهة ثانية، فرض ضرورة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر مسايرة للمطالب الداخلية و الخارجية على حد سواء.

لذلك يمكن أن نجمل دواعي الإصلاح في مجالين رئيسيين:

3-1- الأوضاع الداخلية:

- ✓ ظهور التعددية السياسية التي تفرض على المنظـومة التربويــة إدراج مفهوم الديمقراطيــة و بالتالي تزويــد الأجيال بروح المواطنة، و كل ما ينطوي عليــه هذا المفهــوم من قيم و مواقف التفتح والتسامح و المسؤولية في خدمة المجتمع الذي تغذيه الهويــة الوطنية.(7)
- ✓ التخلي عن الاقتصاد الموجه و أساليب التسيير الممركز، و التأسيس التدريجي لاقتصاد السوق بكل الإجراءات الاجتماعية و الاقتصادية الذي تميزه و ترافقه (التصحيح الهيكلي، إعـادة

الهيكلـة الصناعيـة، إزالة احتكار التجارة الخارجيـة، الخوصصة...)، و هذا ما يحدو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الأجيال الصاعدة تحضيرا جيدا لتعيش في هذا الوسط التنافسي و لتتكيف معه.[8]

- ✓ فقدان القيم الأخلاقية و النزاهة المهنية داخل مؤسسات الدولة جعلت المدرسة الجزائريـة مسئـولة عن استـرجـاع هذه القيـم و محـاربة كل أنـواع الغش والتغـاضي و التجاوز و المحاباة، و التي تلحق الضرر بالمدرسة و المجتمع ككل، لذلك على المشروع التربوي تربية النشء على القيم الأخلاقية التي فُقِدَت في المجتمع.[9]
- ✓ التناقض الواضح بين ما تلقنه المدرسة من معارف وقيم ورموز وأنماط تفكير ولغة في أحيان كثيرة، وبين ما تروجه مختلف المؤسسات الاجتماعية، أي و بتعبير أخر عجز المعرفة المدرسية على التوافق مع المعرفة الاجتماعية.
- ✓ تدهور القيمة الاجتماعية و الثقافية للمدرسة عزز إلى حد كبير سلوكيات احتقار العلم و التعليم والمعرفة الثقافية، وبالتالي في المساهمة في تفشي ظاهرة (التسرب المدرسي، انحراف الأحداث، تدني مستوى التحصيل .....إلخ).[10]

باستقراء كل المظاهر السابقة للوضع الداخلي نخلص إلى أن حتمية إصلاح النظام التربوي تنبع من حقيقة مفادها أن الوضع الذي يعيشه المجتمع الجزائري و على جميع الأصعدة بلغ حد الانفجار، حيث يقف الأفراد مستغربين أمام وضع التخلف والقهر الذي يعيشونه مقابل شعورهم بالإمكانيات الهـائلة المتوفرة للدولة الجزائريـة، و هو ما أدى إلى ظهور نزاعات العنف و الإجرام و الهجرة إلى الخـــارج، و تفشي اليأس والإحباط، و رفض كل ما يـتـصل بمفاهيـم المـواطنـة و الوطنية، و تبني أنماط سلوكية غريبة منافية لتقاليد المجتمع عند الناشئة على وجه الخصوص.

3-2- الأوضاع الخارجية:

- ✓ تلاشي الحدود الجغرافية واتساع مجال التبادل التجاري، فالعالم اليوم أصبح و كأنه يسير وفق نمطية واحدة بعد فقدان القطبية الثنائية، و سيادة النمط الغربي، أو بالأحرى الأمريكي، بتوجيه من المنظمات التجارية و مراكز النقد العالمية، التي وبداعي المساهمة في التنمية الاقتصادية تفرض شروطا تمس السيادة لقاء مساعداتها، و عليه فالمدرسة الجزائرية مدعوة إلى تكوين أفراد نشطين قادرين على الأخذ بزمام المبادرة للإسهام في إنماء المجتمع بما تكسبهم من قدرات على المنافسة والإبداع، حتى يتمكنوا من منافسة التطورات العالمية التي تفرضها النظم الغربية، و مواجهة التثقيف القسري من خلال تداعيات العولمة.[11]
- ✓ مع ما تم الإشارة إليه لا يجب إغفال الأوضاع السياسية العالمية، و التي تعد بالدرجة الأولى الدافع الأساسي لتبني الإصلاحات التربوية، فظاهرة الإرهاب أصبحت تضرب دول العالم الغربي بعد أن مست الدول العربية الإسلامية، و هذه الظاهرة كما يُسَوَقُ لها تلصق بالإسلام كشريعة و تنظيم، ولهذا تطالب الدول المتقدمة بإعادة النظر في مناهج التربية الدينية في الدول الإسلامية على أساس أنها تسهم في تنشئة أفراد يتبنون العنف كأسلوب للحياة، و يستشهدون

ببعض الأحكام الفقهية الخاصة بالحدود كقطع اليد و الجَلد، فقد قال الله عز وجل ﴿ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ﴾ (المـــائدة 38)، وقال تعالى ﴿ نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ٌّ ٍّ ﴾ (النور 02)، أو بعض أساليب التنشئة و الضرب و التأديب كضرب الزوج لزوجته حال نشوزها، فقد قال الله تعالى ﴿ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ٌّ ٍّ بز بم بن﴾(النساء 34).[12]

إن المصلحة السيـاسيـة للدولة هي التي تـفرض في كثير من الأحيان موقفها اتجـاه القضايا الداخلية والخارجية، وهي من أهم الأسباب الخارجية الكامنة وراء إقرار السلطات في الجزائر إلى تفعيل مسيرة الإصلاح التربوي، و الذي جسدته في سنة 2000 من خلال تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي، وهو ما أكدته تصريحات ممثلي الوصاية ابتداء من رئيس الجمهورية، على أن هذه الإصلاحات جاءت كاستجابة حتمية للتحديات الراهنة والمستقبلية.

4- تضمين المناهج الدراسية الجديدة قيم المواطنة و أبعادها:

تشكل المناهج والمقررات الدراسية الدعامة الأساسية التي يستند عليها النظام التربوي في نقل و تداول و استهلاك مختلف المعارف و الخبرات و التجارب والمهارات الفكرية و الأداتية، و لكن بشكل خاص يتم تمرير المنظومة القيمية بما تتضمنه من مواقف و سلوكات و رموز ومعايير ومفاهيم إلى الناشئة و للأجيال من المتعلمين.[13]

و المنهج مصطلح يُشير إلى مجموعة مشروعة و صادقة من المعتقدات، و القيم و المعارف و المهارات و ألوان التذوّق و الاتجاهات، من شأنها أن تدفع من يكتسبوها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، واعية أو غير واعية إلى القيام بأنماط معينة في التفكير و في السلوك، يُعهَدُ بها إلى مؤسسة ثقافية إيكولوجية (المدرسة)، و يضطلع بتقديمها لمجموعات مختلفة من المتعلمين، مهنيون ملتزمون (إدارة المدرسة، والمدرّسون، والموجهون – إلى درجة ما –) و ينجحون في تقديمها بدرجات مختلفة، و تستخدم في تقديمها تنظيمات و طُرُق و أساليب و مواد تعليمية، تُختار بعد تأمّل جاد، و تُتخذ بشأنها قرارات يُسهم فيها ممثلون لمن لهم خبرة في تعليم مجموعات معيـنة من المتعلمين يــعرفون خصائصها الثقافيـة و الفعليـة و الاجتماعية و الوجدانية.[14]

" و إذا كانت القيم تمثل الخلفية التصورية التي تميز مجتمعا عن مجتمع، فإن التجسيد العملي لها يقع أساسا في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، سواء في شكلها المؤسساتي (كالمدرسة، الإعلام، الجمعيات، النوادي، النقابة،...)، أو في شكلها اللامؤسساتي كالثقافة السائدة في المجتمع و التقاليد التي تخترق وجدان و خيال الأشخاص و التي تتفاعل عبر الوسائط المضمرة أو المستترة كالأسرة والحي و الأقران...، و نظرا للطابع السوسيولوجي للمدرسة كمؤسسة اجتماعية فإنها تقوم بوظيفة التطبيع الاجتماعي بما تمارسه على المتلقي (الناشئ)من محاولة تشريبه قيم و مثل ومعايير ومعتقدات المجتمع الذي ينتمي إليه، و لا يتم ذلك إلا من خلال مضامين و مقررات و مناهج دراسية متفق بشأنها بين ممثلي الأمة و السلطات المختصة في المجال، و من هنا تكتسي هذه المناهج والمقررات أهمية قصوى في أي نظام تربوي و تعليمي ما".[15]

وتستجيب هذه الرؤية لسياق يتميز بالمعطيات التالية:

- ✓ حصول تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على الصعيد الوطني و العالمي.

- ✓ تزايد الانشغالات بمجال الحقوق والقيم باعتبارها ضرورة تربوية وحضارية وشرطا للمواطنة والديمقراطية.
- ✓ انتشار مبادئ حقوق الإنسان وبروز قيم جديدة تقوم على الحداثة والتنوع الثقافي والمواطنة الكونية والأنسنة.[16]

حيث تعد المواطنة بمثابة مفهوم اعتباري يعني الشعور بالانتماء والولاء لوطن معين من جانب فرد يعيش على أرض هذا الوطن فتربطه بالتالي علاقة مع الأرض التي يحيا عليها، ويتحقق الإشباع لحاجاته على أثر ذلك، ويحصل على الحماية اللازمة من المخاطر الواقعة والمحتملة.[17]

وتشتمل أدبيات المواطنة على مصطلحين لتربية المواطنة، هما :تربية المواطنة الضيقة وتربية المواطنة الواسعة، فالمفهوم الأول يركز على النظر إلى تربية المواطنة بوصفها مادة دراسية تُقدَّم تحت مسميات مختلفة" :التربية الوطنية"، أو" الدراسات الاجتماعية"، وتركز على الجانب المعرفي المتعلق بالجوانب التاريخية والجغرافية والعادات والتقاليد، بينما ينظر المفهوم الثاني إلى التربية من أجل المواطنة على أنها هدف للنظام المدرسي بأكمله، فوظيفة المدرسة الحديثة إعداد الطلبة لأدوار المواطنة المختلفة، انطلاقاً من كون المواطنة مهارات وقيماً مكتسبة بالممارسة، وكلما تم تزويد الطلبة بمهارات المواطنة ومعارفها زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شؤون وطنهم.[18]

و هذا ما أدى إلى زيادة اهتمام العاملين في التربية ومخططي المناهج بالقيم والتقاليد والهوية والمواطنة وتضمينها المواد الدراسية من أجل ترسيخ الانتماء للوطن وإكساب الطالب العديد من مفاهيم المواطنة وأهميتها والمشاركة المجتمعية.

حيث تساهم بعض المواد الدراسية أكثر من غيرها، و إلى حد بعيد، في نقل و توطيد و ترسيخ القيم الاجتماعية والثقافية التي تعتبر لحمة التماسك الاجتماعي.

إن اللّغة العربية و الأمازيغية و التربية الإسلامية و التاريخ و التربية المدنية كلها مواد تجعل التلاميذ يكتشفون جذورهم و يفهمون الخطوط العريضة لسير مجتمعهم ومغزى قيمه، في نفس الوقت الذي تساعدهم على تحديد المعالم التي تمكنهم من الاندماج في محيطهم المعيشي و في أحضان مجتمعهم ذي التاريخ العريق العائد إلى آلاف السنين[19] . لذا فقد تمّ تكريس زيادة معتبرة في الحجم الساعي المخصص لتدريسها في جميع المستويات الدراسية، علاوة على إعادة صياغة مضامين تلك المواد، و هذا ما ورد ضمن القانون التوجيهي للتربية رقم 04/08 في المادة 45 منه حيث نصت ضمن ما نصت عليه على منح المحتويات التربوية الأساسية من خلال مختلف المواد التعليمية التي تتضمن المعارف و المهارات و القيم و المواقف التي تمكن التلاميذ من تعزيز هويتهم بما يتماشى والقيم والتقاليد الاجتماعية والروحية و الأخلاقية النابعة من التراث الثقافي المشترك.[20]

كما تم الاهتمام أيضا باللغات الأجنبية، ذلك أن أغلب التوجهات الحالية، على المستوى العالمي، تفضل خيار التعليم المبكر للغة ثانية خلال المسار المدرسي و التحكم على الأقل في لغة أجنبية ذات الانتشار الواسع و إتقانها من طرف جميع المواطنين في نهاية مشوارهم الدراسي.

إن التدابير التي أقرها مجلس الوزراء المنعقد في 30 أفريل 2002، و الهادفة إلى ترقية و تعزيز تعليم اللغات الأجنبية إنما تندرج في سياق تلك التوجهات ذاتها و تتجلى تلك التدابير فيما يلي :

- ✓ إدخال اللغة الفرنسية، كلغة أجنبية ثانية، بدءا من السنة الثانية من التعليم الابتدائي عوض السنة الرابعة من التعليم الأساسي سابقا.
- ✓ إدخال اللغة الإنجليزية، كلغة أجنبية ثانية، بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط عوض السنة الثامنة من التعليم الأساسي سابقا.
- ✓ فتح شعبة اللغات الأجنبية في إطار إعادة هيكلة التعليم الثانوي و هي الشعبة التي تهدف إلى تعزيز مستوى التلميذ في اللغتين الأجنبيتين التي شرع في دراستهما قبل انتقـاله إلى مستوى التعليـــم الثـانوي ممّا يتيـــح له إمكانية تعلم لغة أجنبيـة ثالثة.[21]

و هذا ما ورد ضمن القانون التوجيهي للتربية رقم 04/08 في المادة 45 منه حيث نصت بضرورة تمكين التلميذ من التفتح على الحضارات و الثقافات الأجنبية و تقبل الاختلاف و التعايش السلمي مع الشعوب الأخرى.[22]

خلاصة:

عموما يمكن القول أن المحيط الثقافي يفرض نفسه على التعليم و إصلاحاته من خلال أبعاد عديدة، و على رأسها بعد المواطنة الذي يعد موضوعا مهما في سياق مضاعفة الجهود في سبيل الالتحاق بمجتمع المعرفة، و قد استقطب هذا المفهوم اهتماما أكاديميا و تربويا متناميا، حيث" كانت مراجعة المناهج و البرامج الدراسية فرصة سانحة لتكريس حضور قوي لمفاهيم و مبادئ حقوق الإنسان و قيم المواطنة في المناهج و البرامج الجديدة و في الكتب المدرسية التي تم إنتاجها في هذا الإطار. و بالنظر إلى الأهمية الكمية الخاصة لقطاع التربية من حيث عدد تلاميذه و عدد العاملين فيه، و بالنظر إلى الأهمية النوعية لهذا القطاع من حيث دوره في التربية و التنشئة، و من حيث استيعابه لطاقات فكرية و ثقافية و تربوية هائلة، و من حيث غناه بالجمعيات المدنية المهنية و الاجتماعية و الثقافية المختلفة، فإن اعتباره أرحب ساحة لنشر و تكريس حقوق الإنسان و قيم المواطنة و ممارستهما فعليا لا يمثل إلا إقرارا بواقع ملموس" [23]. إلا أن مفهوم المواطنة الذي يضمَّن داخل المناهج المدرسية بعيداً عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم، وتتيح لهم معرفة الدولة و أنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها، فالمضامين الموجودة في المناهج الحالية تركز على جوانب تاريخية و جغرافية فقط، يتم تلقينها للطلبة، الأمر الذي لا يساعد على تكوين شعور حقيقي بالمواطنة التي تدفع إلى المشاركة وتُعمَّق بالانتماء، وتعطي فرصاً لصقل هذه المهارات وممارستها في الحياة المدرسية، فالهدف هو تكوين مواطن موالٍ من دون وعي بدلاً من تكوين مواطن مسؤول وواعٍ.[24]

الهوامش:

- القرآن الكريم.

(1) عدنان الأمين و آخرون .(2005). إصلاح التعليم في البلدان العربية – أعمال الحلقة الدراسية التي عقدتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية و الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية في بيروت في 19 – 20 /11/ 2004. ط 1. بيروت.

(2) محمد منير مرسي . (1996). الإصلاح و التجديد التربوي في العصر الحديث . ط2. عالم الكتب . مصر . ص9.

(3) إسماعيل رابحي. (2013). الإصلاح التربوي وإشكالية الهوية في المنظومة التربوية الجزائرية دراسة تحليلية تقويمية لفلسفة التغيير في ضوء مقاربة حل المشكل . أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاجتماعية. باتنة. الجزائر. ص 152- 153.

(4) محمود بوسنة .(2010). الإصلاحات التربوية في الجزائر إلى أين: تقييم من خلال بعض المؤشرات المخرجات. مجلة الحداثة. عدد 128. بيروت. لبنان. ص 109 -111.

(5) محمود بوسنة. مرجع سابق. ص 111.

(6) إسماعيل رابحي. مرجع سابق. ص 155 .

(7) وزارة التربية الوطنية. (2005). النشرة الرسمية لإصلاح المنظومة التربوية. ص 09.

(8) وزارة التربية الوطنية . (عدد خاص فيفري 2008). النشرة الرسمية للتربية الوطنية . القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008. ص 6- 7.

(9) إسماعيل رابحي. مرجع سابق. ص 156.

(10) علي سموك . (2009). الإصلاح التربوي في الجزائر بين متطلبات الخصوصية ورهانات العلمية . أعمال الملتقى الثالث بعنوان الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح التربوي في الجزائر . منشورات مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة. بسكرة. الجزائر. ص119.

(11) المجلس الأعلى للتربية . (1998). المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة و إصلاح التعليم الأساسي . المطبعة الرسمية. الجزائر. ص 25.

(12) إسماعيل رابحي. مرجع سابق. ص158- 159.

(13) رشيد جرموني . (2010). سؤال القيم في المناهج والمقررات الجديدة – الفلسفة نموذجا – . البرنامج الإستعجالي أو إصلاح الإصلاح في منظومة التربية و التكوين . مجلة عالم التربية . العدد 19. منشورات عالم التربية. المغرب. ص 224.

(14) عبد الكريم غريب . (2006). المنهل التربوي – معجم موسوعي في المصطلحات و المفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية و السيكولوجية – الجزء الأول. ط1. منشورات عالم التربية. الدّار البيضاء. المغرب. ص235.

(15) رشيد جرموني. مرجع سابق. ص 224.

(16) بوشاقو عثمان. (2001). الوظيفة الاجتماعية للمدرسة. دار التنوير للنشر و التوزيع. الجزائر. ص 205.

(17) أحمد الكندري، دراسات موقع تربية المواطنة، 2014 /http://www.almarefh.net

(18) سيف بن ناصر بن علي المعمري. (2014). التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الواقع و التحديات -. مجلة رؤى استراتيجية. ص47.

(19) بو بكر بن بوزيد . (2009). إصلاح التربية في الجزائر – رهانات و إنجازات – . دار القصبة للنشر . الجزائر. 2009. ص 60.

(20) وزارة التربية الوطنية . (23 جانفي 2008). النشرة الرسمية للتربية الوطنية . القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04. ص 13.

(21) بو بكر بن بوزيد. مرجع سابق. ص 96.

(22) وزارة التربية الوطنية. (جانفي 2008). مرجع سابق. ص13.

(23) عبد الله ساعف . (2005). التجربة الإصلاحية لقطاع التربية و التعليم في المغرب خلال تجربة "التناوب" 1998– 2002. إصلاح التعليم في البلدان العربية – أعمال الحلقة الدراسية التي عقدتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية و الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية في بيروت في 19 – 20 /11/ 2004. ط 1. بيروت. ص 184.

(24) سيف بن ناصر بن علي المعمري. (2006). تربية المواطنة :توجهات وتجارب عالمية في إعداد المواطن الصالح. سلطنة عمان. مكتبة الجيل الواعد. ص 25.